جامعة حماة

كلية الهندسة المعمارية

السنة الخامسة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الدولة: سورية

وثيقة المشروع

مشروع الدعم الفني واللوجستي لهيئة التخطيط الإقليمي

SYR/11/007

Internal Circulation Only

وصف موجز

<u>الهدف من المشروع:</u> مساعدة الحكومة السورية ممثلة بهيئة التخطيط الإقليمي على تفعيل آليات التخطيط الإقليمي، ليأخذ هذا المستوى من التخطيط دوره كاملاً في رسم معالم ترتيب الأراضي وعلى كافة المستويات المكانية الوطنية والمحلية.
<u>مخرجات المشروع:</u> دعم هيئة التخطيط الإقليمي في عملها الناشئ من خلال تأهيل الكوادر الفنية اللازمة، وتوفير الخبرات النوعية الداعمة، بالإضافة للإسهام الفعال في إعداد الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي 2025 والمعايير التخطيطية للأقاليم السورية وإنجاز مراجعات للخطط المكانية المتوافرة على مستوى المحافظات والحواضر الرئيسية.
<u>الترتيبات الإدارية للمشروع:</u> سيقوم UNDP باختيار مدير للمشروع يتمتع بالكفاءة التخطيطية اللازمة لضمان تحقيق الهدف من المشروع وإنجاز المخرجات المحددة للمشروع ضمن شروط الاستخدام المثل للموارد والخبرات التي يوفرها UNDP. وسوف يتم إنشاء آلية واضحة للإدارة والمتابعة تضمن الاستثمار الزمني الأمثل والدقة في بلوغ الأهداف المنشودة من المشروع.

حليل الوضع الراهن

ة الراهنة للتخطيط الإقليمي

ل التخطيط الإقليمي الشامل مكانة فعلية ضمن نسق التخطيط المتبع في سورية إلا مؤخراً، وقد تجلى ذلك بالسعي د للمحافظات لدراسة التوزع المكاني والوظيفي واستعمالات الأراضي على كافة مساحة المحافظة، بالإضافة لسعي الوزارات القطاعية وخاصة تلك التي تمتلك بعداً مكانياً في اختصاصها إلى وضع خطط شاملة على المستويات ة. وقد شابت الممارسات سابقة الكثير من الإشكاليات البنيوية، ففي الوقت الذي اشترك فيه التخطيط المحافظاتي ي القطاعي على السواء بمشاكل ترتبط بضعف التنسيق والترابط البيني سواء بين المحافظات المتجاورة أو بين ت المترابطة، كان لكل من المستويين السابقين من التخطيط إشكالياته الخاصة. فقد اقتصر التخطيط المحافظاتي لرقعة الجغرافية المحدودة دون النظر بالخطط الوطنية ودون أي اعتبار للواقع الإقليمي الدولي والتغيرات المتسارعة ة الاتصال ووحدة الأسواق العالمية. بينما عانت الخطط القطاعية الوزارية في عمومها من ضعف التنسيق المكاني ارتباط الخطط بالاحتياجات الإقليمية الفعلية.

Internal Circulation Only

ن التوجه القوي الذي أبدته السياسات التنموية الوطنية في الآونة الأخيرة نحو التنمية الإقليمية، واعتماد مبادئ يط الإقليمي، والذي عبر عنه الإطار المرجعي للخطة الخمسية العاشرة وفصول الخطة بمجملها[1] بقوة مفهومية كبيرة طلب إعادة بناء لهذا النظام بما يتسق مع المدرك التنموي الجديد وآفاقه المستقبلية في عملية التخطيط، وهو مدرك ة الإقليمية، ويتطلب هذا المفهوم إدماج نشاط كافة القطاعات الوزارية في بنية مكانية واضحة تتسم بالترابط واعتماد أساسية كالاستدامة واللامركزية.

ى مستوى الإدارة المحلية، فقد أعطى القانون ومنذ العام 1971 مسؤوليات لامركزية واسعة للمحافظات في مجال الخطط المكانية (قانون الإدارة المحلية رقم 15 لعام 1971 وتعديلاته، المادة 11 من اختصاصات مجلس ظة/الفقرة 1). إلا أن ذلك لم يؤدي بالنتيجة إلى تفعيل الدور التخطيطي المطلوب من المحافظات حتى السنوات الأخيرة، خاصة مع بروز القوانين العقارية الجديدة والبيئة الاستثمارية النشطة والحاجة المتزايدة لوضع برامج ت تنفيذ البنية التحتية وعلاقة المدن بمحيطها وبالمدن الصناعية المستجدة.

ة للاحتياج الفعلي المتزايد، اتخذت وزارة الإدارة المحلية في العام 2003 قراراً يقضي باستحداث مراكز دعم القرار يط الإقليمي ضمن هيكلية عمل المحافظة، والتي شكلت اللبنة الأولى نحو تفعيل دور التخطيط المكاني الشامل لتنسيق بين القرار التخطيطي الوطني والمستوى التنفيذي في المحافظات. كل ذلك يجعل من مراكز دعم القرار يط الإقليمي أحد أبرز نقاط الارتكاز في عملية التخطيط المكاني الشامل لسورية ويستدعي بذلك بذل كافة الجهود ة في مجالات التدريب والتشاركية اللامركزية.

يط الإقليمي والتعريف المحلي

روز مفهوم التنمية الإقليمية في الدول الصناعية إلى مرحلة الستينيات، ولقد ولد هذا المفهوم من الوعي بالتفاوت ي، الذي فرض وضع المسألة الإقليمية وما يتعلق بها في صلب مدركات عملية التنمية وخططها واستراتيجياتها اتها، والتي انبثق منها مفهوم التخطيط الإقليمي، في حين أخذ جيله الجديد يرتبط أكثر فأكثر مع قضايا التنمية ة المتوازنة المستدامة التي ترتكز إلى أقطاب نمو متعددة، تحتل فيها المدن الصغيرة والمتوسطة والإقليمية مكانةً ةً. لكن ليس هنالك معنى واحد للتخطيط الإقليمي، إذ يختلف هذا المفهوم في نمط الدول الموحّدة أو البسيطة عنه ط الدول المركبة أو الفيدرالية.

تنظر الجهات التخطيطية للتخطيط الإقليمي من منظور كونه الأداة المناسبة لتحقيق التوازن التنموي وربط مارات والخطط والسياسات المحلية بالميزات النسبية لكل إقليم.

الفصل الثالث: الإطار المرجعي، والفصل السادس: القضايا المشتركة عبر القطاعات، والفصل الرابع والعشرون: الإدارة الرشيدة.

Internal Circulation Only

وقت الذي يصح فيه اعتبار التخطيط الإقليمي أداة مثلى لتحقيق التوازن التنموي وردم التفاوت الكبير في مستوى ة على المستوى الوطني، إلا أن ذلك التعريف لا يأخذ بعين الاعتبار ضرورة النظر إلى المكان من منظور التشابك ي والاستثمار الأمثل والمستدام، وخاصة في ظل الندرة الكبيرة في مورد الأرض التي تعاني منها سورية. فقد أظهرت ت أن نسبة الأراضي المعمورة حالياً (القابلة للنشاط البشري الزراعي والسكني والمرتبط بمعايير دولية مشتقة عن الرطوبة وتوفر الموارد) لا تتجاوز 32.5% من مساحة سورية، بينما تبقى باقي الأراضي والتي تشكل حوالي ثلثي ة الكلية خالية من الاستعمالات والنشاط البشري الفعلي (عدا نشاط الرعي وبعض الزراعات وما ينتج عنها من ت هامشية متدهورة، ومجمعات الصناعة الاستخراجية). وتشير الدراسات أن نسبة الأراضي الغير مستغلة والتي تأهيلها لتنضم للنسبة المعمورة ضمن نسبمقبولة من الكلف على مستوى تأمين البنية التحتية لا تزيد عن 2.2% من ة القطر. سيعني ذلك أن الزيادة السكانية المطلقة والتي تبلغ 0.5 مليون نسمة سنوياً ستزيد من الضغط على الموارد دة والتي تعاني أصلاً من سوء التوزع الجغرافي. الأمر الذي يتطلب إدارة دقيقة لمورد الأرض وما ينعكس عن ذلك رة مستدامة لكافة الموارد الأخرى، وتحديداً المائية والطاقية والواجهة البحرية.

التخطيط الإقليمي

صدور القانون 26 لعام 2010 والذي أنشئت بموجبه هيئة مستقلة للتخطيط الإقليمي نقلة كبيرة في مجال التخطيط رية. إذ لا يقتصر التغيير على زيادة الفاعلية التخطيطية على المستوى الوطني فحسب، بل إن الميزة النوعية اص الهيئة الجديدة يكمن في عملها على مستوى تخطيطي جديد، وهو المستوى المكاني. إلى ذلك تخطو سورية ت عملية سبقتها إليها عدد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن السبق في الإطار القانوني السوري كان في توصيات الهيئة ملزمة لكافة جهات القطاعين العام والخاص. أدى ذلك إلى إنتاج أداة فاعلة يمكن من خلالها وبذل د الصادقة عكس مسار التدهور في مورد الأراضي واستنزاف الموارد وحل إشكاليات الاختلالات الإقتصادية نية ضمن بيئة أكثر استدامة. ستتناول فقرة لاحقة من هذه الوثيقة معطيات قانون التخطيط الإقليمي بشيء من يل، بينما سنعرض فيما يلي المسؤوليتين الأبرز لهيئة التخطيط الإقليمي على مستوى إعداد الدراسات الفنية:

عداد الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي:

يأتي ضمن مسؤولية الهيئة عن إعداد وتنفيذ الخطط المكانية على المستوى الوطني كما تعرفه المادة 3 من القانون. يشمل ذلك كافة أراضي الجمهورية العربية السورية وعلاقاتها المكانية بدول الجوارين المباشر والقريب، والتي تصاغ ضمن توجهات متعددة القطاعات تسمى إطاراً وطنياً للتخطيط الإقليمي. أما عن آلية إقرار الخطة ومدة نفاذها مراجعاتها وإلزامها للجهات المعنية فسيأتي تفصيل ذلك في فقرة الإطار القانوني لاحقاً.

Internal Circulation Only

قد وضعت هيئة التخطيط الإقليمي من خلال برامجها الزمنية هدفاً يقضي بالانتهاء من إعداد الإطار الوطني تخطيط الإقليمي الأول من نوعه خلال العام 2011، على أن تستمر فترة نفاذه وفق ما حدده القانون حتى العام 202. وبالرغم من أن هذا المستوى من الأطر التخطيطية لا سابق له في سورية، إلا أن الهيئة ستعمل بالاستفادة ن العمل المنجز سابقاً على هذا المستوى الوطني، وتحديداً من خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة والتي تشرف ليها هيئة التخطيط والتعاون الدولي، أو الدراسات الأكثر استشرافية وتماشياً مع العمر الزمني لنفاذ الإطار الوطني، تل تقرير سورية 2025 والذي أعدته هيئة التخطيط والتعاون الدولي (هيئة تخطيط الدولة حين إعداد التقرير مذكور) بالتعاون مع UNDP، وانتهى العمل عليه العام 2008.

سيرسم الإطار الوطني لدى صدوره معالم السياسة المكانية السورية خلال الأعوام الخمسة عشر المقبلة، وسيضع آلية لمراجعة والتقييم تواكب التغيرات التقنية والبيئية والتحولات الإقتصادية في السوق المعولم. كما سيعمل على قراءة لترابطات الدولية مع الأقاليم المجاورة ومقترحات النقل الدولية بصورة تمكنها من اختيار البدائل الوطنية والإقليمية لأفضل.

ن ضمن المسؤوليات المحددة للإطار الوطني، تأتي مسؤولة وضع حدود للأقاليم التخطيطية السورية. وهو أمر تطلب الكثير من الدراسات حول آلية ترسيم هذه الحدود، كما يتطلب مستوى رفيع من التشاركية مع كافة مستويات عمل المحلية وصولاً إلى المجتمع المحلي. بالرغم من أن الحدود المنتظرة للأقاليم (والتي ستتحول إلى حدود قانونية مجرد إقرار الإطار الوطني) لا تنطلق من حدود المحافظات، إلا أن لها تأثيراً إدارياً ومالياً على رسم السياسات تقتضي اعتمادها على مستويات التقسيم الإداري الأصغر، وتحديداً حدود النواحي التي تشكل ما يشبه شبكة موديولية صغرة للأراضي يمكن من خلالها رسم حدود للأقاليم التخطيطية تلقي بمسؤوليات محددة على أجهزة الحكم المحلية.

سيوفر الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي مجموعة من المعطيات والتوجهات التي ستلزم المستويات الأدنى من تخطيط، بدءاً من الخطط الإقليمية وصولاً إلى الخطط الهيكلية على مستوى المحافظات ومحاور التنمية والحواضر همرانية وخطط التنمية الريفية. كل ذلك سيتم بالتنسيق مع خطط الوزارات القطاعية وضمن بيئة استشرافية تحدد خيارات الاستثمارية المثالية للموارد المحدودة.

لإشراف على إعداد الخطط الإقليمية:

Internal Circulation Only

مجرد إقرار الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي سيتم اعتماد تقسيم للأقاليم التخطيطية يشمل كافة الأراضي السورية، يصبح من الممكن البدء بوضع الدراسات والخطط الإقليمية على أرضية إدارية وعلمية صلبة. هذا السيناريو المثالي ن يسير وفق الخط البسيط المرسوم له، فقد ذكرنا سابقاً أن العديد من الجهات المركزية والمحلية قد بدأت فعلا وضع الدراسات المكانية الخاصة بها، كما تسمي المحافظات خططها الخاصة خططاً إقليمية برغم كونها محصورة ضمن حدود المحافظة ومع شبه غياب للبعد الوطني والقطاعي والبيني. يستدعي ذلك من الهيئة أن تأخذ دورها في نجاز الإطار الوطني والخطط الإقليمية بصورة تفاعلية، تتجاوب مع الفهم المكاني الإستراتيجي من جهة، لكنها لا غفل ما أنجز من خطط ودراسات كبدت المالية العامة تكاليف كبيرة في كثير من الأحيان.

يما يلي جدول يبين عدداً من الدراسات المنجزة على المستوى الإقليمي والوطني التي ستعمل الهيئة على مراجعتها الاستفادة منها في إعداد كل من الإطار الوطني والخطط الإقليمية.

جدول 1: تجارب التخطيط المكاني السابقة

الجهة	المشروع
وزارة الإسكان والتعمير	85% من المخططات التوجيهية للصرف الصحي–أطلس مناطق التطوير العقاري
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي	دليل مخططات تصنيف الأراضي وتحديد مقدرتها الانتاجية وآلية استخدامها
هيئة تخطيط الدولة مع هيئة الاستثمار	الخارطة الاستثمارية (قيد الإنجاز)
وزارة الدولة لشؤون البيئة	مخططات استعمالات الأراضي البيئية لمحافظتي ريف دمشق وطرطوس
وزارة السياحة	خارطة المناطق والمحاور السياحية وعناصر الجذب ومناطق التطوير السياحي
وزارة الإدارة المحلية	الدراسة الإقليمية الشاملة للمنطقة الشرقية الدراسة الإستراتيجية الإقليمية لمنطقة تدمر الدراسة الإستراتيجية شبه الإقليمية لمنطقة دمشق الكبرى الدراسات الإقليمية لوادي بردى ومعلولا الدراسات الإقليمية لسهل صيدنايا محاور التنمية (حمص–البريج، حمص– طرطوس، حمص–حماه) المخطط الإقليمي المكاني الشامل لمحافظة حمص

Internal Circulation Only

	الدراسة الإقليمية لمحافظة اللاذقية (قيد الإنجاز) الدراسة الإقليمية لمحافظة ريف دمشق (قيد الإنجاز) دراسة المصور العام لدمشق الكبرى (قيد الإنجاز) دراسة منطقة وادي النضارى ضمن حلم حمص (قيد الإنجاز) مصور حمص الكبرى ضمن حلم حمص (قيد الإنجاز) الدراسة الإقليمية لمحافظة طرطوس (قيد التعاقد)

ما عن دور الهيئة في إعداد الخطط الإقليمية فهو يختلف عن دورها في إعداد الإطار الوطني. ويترك القانون 26 جالاً أوسع للهيئة للتعاقد مع الجهات الدارسة وحجز مقعد الإشراف على الدراسات من الناحية التخطيطية ولجهة ماشيها مع الإطار الوطني ضمن نفس النسق الإستشرافي. تتطلب عملية إعداد دفاتر الشروط الفنية واختيار العرض لأفضل وأعمال المتابعة والاستلام حيزاً هاماً من نشاط الهيئة وخبراتها.

على الصعيد نفسه، ستعمل الهيئة على جرد كافة الدراسات المنجزة سابقاً والواردة في الجدول أعلاه في مرحلة إعداد خطط الإقليمية وبشكل أكثر تفصيلاً من الاستعراض السريع الذي سيتم في مرحلة إعداد الإطار الوطني.

ولية رصد ومتابعة التغيرات المكانية

من المسؤوليات الأساسية لهيئة التخطيط الإقليمي تقع مسؤولية رصد التغيرات المكانية ومتابعة تنفيذ الخطط.
، تقسيم نشاط ودور الهيئة في هذا الإطار إلى:

تابعة المستجدات الإقليمية: حيث أن القانون 26 وفي مادته 10 وضع من ضمن مسؤوليات الهيئة مهمة متابعة لمستجدات الإقليمية من خلال مراجعة وتدقيق كافة مشاريع القطاعين العام والخاص ذات الأهمية الإقليمية، وعكس سار التنمية الراهن بصورة تلبي الرؤية الاستراتيجية. سيترجم ذلك على أرض الواقع من خلال عدد كبير من المهام بحثية التي سيطلع عليها كادر الهيئة الفني لإبداء الرأي السريع والمتماسك، الأمر الذي تزداد صعوبته خلال سنوات الأولى من عمر الهيئة وفي غياب خطط إقليمية واضحة للمحيط الحاضن لهذه المشاريع. يمكن للتخطيط تجاوبي أن يسد الفجوة الحالية مع الهامش الأدنى من القرارات الخاطئة أو مع التقليل من العواقب البيئية ومن ستنزاف الموارد وعدم التلاؤم الإقليمي ما أمكن.

صد التغيرات المكانية: وهي عملية تحقق رجعي من التغيرات على الأرض، والتي تضمن احترام الخطط المكانية تي وضعتها الهيئة وصادقت عليها بالشكل الرسمي، كما تضمن اطلاع الهيئة على كافة المشاريع ذات الأثر

Internal Circulation Only

لإقليمي والتأكد من نيلها موافقة الهيئة قبل التنفيذ. تستند عملية الرصد هذه على مزيج من التقنيات من خلال مراقبة غيرات الصور الجوية ومطابقتها مع معطيات بنك المعلومات المكاني، كما تتطلب التنسيق مع الهيئة العامة لاستشعار عن بعد لكونها الجهة الأكثر خبرة في مجال رصد التغيرات الأرضية على مستوى سورية.

ياجات في مجال التدريب وبناء القدرات

هو الحال في كل قطاع ناشئ، تبرز الحاجة إلى إعداد الكوادر الفنية اللازمة للنهوض بشؤون التخطيط الإقليمي، على مستوى إعداد الدراسات والإشراف عليها، أم على مستوى استيعابها وتحويلها إلى برامج تنفيذية والاعتماد عيها ناج الخطط التفصيلية ومؤشرات الأداء. تشمل خطط تدريب هيئة التخطيط الإقليمي العمل داخلياً ضمن هيكلية ، وكذلك مع جهات خارجية مرتبطة كما يلي:

تدريب الكادر الفني في هيئة التخطيط الإقليمي والذي سيتم تشكيله وفق النظام الداخلي للهيئة

تدريب الفنيين في مديريات دعم القرار التابعة للمحافظات على كيفية التعامل مع الخطط المكانية الهيكلية والإقليمية وإعداد البرامج الزمنية والتنفيذية وآليات الرصد والمتابعة على المستوى المحلي

دعم تأسيس الإدارات الإقليمية التابعة للهيئة وتحديد آلية عملها وإشرافها على مديريات دعم القرار والتخطيط الإقليمي في المحافظات التابعة للإدارة الإقليمية وعلاقتها بالمحافظين

تنظيم ورشات عمل ومحاضرات ودورات تدريبية محلية ودولية حول آلية العمل التخطيطية المستجدة في سورية ودورها في العملية التنموية وتكوين رأي عام في الإدارات المحلية والوطنية يدرك أهمية هذا المستوى من التخطيط وعلاقته بالمستويات الأخرى

دعم خطط العمل البحثية الخاصة بالتخطيط الإقليمي ودعم برامج وزارة التعليم العالي التي تهدف لتوفير الكوادر الفنية الإستراتيجية التي ستهتم بشؤون التخطيط الإقليمي

تدريب الكوادر الوزارية التابعة لمديريات التخطيط على التعامل مع قواعد البيانات المكانية والإسهام في تحديث البيانات دورياً. بالإضافة إلى تزويدهم بالقدرة على استيعاب الأطر الوطنية والإقليمية والتعبير عنها في الخطط القطاعية.

تشكيل فرق العمل المشتركة مع الجهات الحكومية المهتمة بالشأن التخطيطي على أرضية علمية ومكانية واضحة، ولا سيما مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي والمكتب المركزي للإحصاء والهيئة السورية لشؤون الأسرة والهيئة العامة للاستشعار عن بعد وغيرها.

ط التدريب وبناء القدرات عدداً من المسارات تتناسب مع المهام التخطيطية التي تطلع بها الهيئة. حيث سيتم التركيز لعمل الأولى على إعداد الكوادر الداخلية ضمن الهيئة والوزارية المرتبطة خدمة لعملية إنجاز الإطار الوطني. في

Internal Circulation Only

يمكن البدء بالعمل على المستوى الإقليمي والمحافظاتي والتركيز على بناء القدرات المرتبطة بالاحتياجات المكانية

ن مع وزارة التعليم العالي حيزاً بارزاً في اهتمام الهيئة ببناء القدرات. إذ إن التأكيدات تشير إلى أن الوزارة تزمع
د متخصص بشؤون التخطيط الإقليمي للمرحلة ما بعد الجامعية. وسيعمل المعهد التخصصي على منح شهادات
بالتخطيط الإقليمي وانطلاقاً من التخصصات المختلفة دون حصرها بتخصصات معينة أو مرتبطة تقليدياً بالتخطيط
يشكل ذلك رافداً بالغ الأهمية للهيئة ولمستقبل التخطيط الإقليمي في سورية، وستعمل الهيئة على التعاون مع الوزارة
المعهد، من نفقد ودعم للمناهج، ودعم خطط البحث والحلقات الدراسية، وصولاً لتقديم الخبرات والاستشارات
ت وإشراك الطلبة في أنشطة الهيئة العامة والعلمية.

انوني والمؤسساتي

هذه الفقرة من وثيقة المشروع أبرز معالم القانون 26 للعام 2010، ولا يتم التركيز فيها على باقي الأطر المحددة
خطيط الإقليمي، لكونها بالغة التشتت ولا تعطي تحديداً واضحاً للأدوار، وقد نسخت جميعها بمجرد صدور القانون
ي يمكن تلخيصه فيما يلي:

ستويات تحقيق أهداف التخطيط الإقليمي

ف التخطيط الإقليمي في المستويين الوطني والإقليميمن خلال إعداد وتنفيذ الخطط الإقليمية وبما يشمل الأراضي
لاقاتها مع دول الجوار وفي الإقليم أو جزء منه.

بادئ التخطيط الإقليمي

التنظيم المكاني وإعداد الخطط الإقليمية وفقاً للمبادئ العامة التالية:

استدامة الموارد الوطنية والإقليمية بشكل متوازن ضمن الإقليم الواحد وفيما بين مختلف أقاليم.

على البيئة من التلوث بكافة أشكاله والثروات الطبيعية وتحديد المناطق التي يجب حمايتها.

لإرث الثقافي وحماية الأماكن الأثرية.

نهج التخطيط الإقليمي

ط الإقليمية بما يحقق التنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي ، ودعم دور الإدارات المحلية في تحديد
خطيطية المكانية، بالإضافة إلى تحديد المناطق التي تقييد التنمية.

هداف ومهام الهيئة

ذ التوجهات الوطنية وا لإطار الوطني للتخطيط الإقليمي وفق الأسس والمؤشراتوذلك بالتنسيق مع كافة الجهات
دم المقترحات للمجلس الأعلى والتوصية باعتماد وإقرارالإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، ووضع والخطط الإقليمية

Internal Circulation Only

على تطبيقها ، ومتابعة ورصد إعداد وتنفيذ ها ورفع تقارير دورية عنها الى المجلس الأعلى ، إنشاء قاعدة معلومات إقليمي. تقوم الهيئة بتصميم وبناء نظام معلومات وبيانات التخطيط والتنمية الإقليمية باستخدام أفضل واحدث تقنيات مات الجغرافية وبحيث تضم كل المعلومات الجغرافية والاقتصادية والبيئية اللازمة لعملية تخطيط وإدارة التنمية

لإطار الوطني للتخطيط الإقليمي

ار الوطني وفق مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويبنى على الأسس والأهداف والمبادىء المحددة في هذا ركز على الرؤية والأهداف الشاملة وصياغة أسس التنمية الإقليمية ويتم التوسع فيها من خلال الخطط الإقليمية، ار الوطنيةالأقاليم التخطيطية الملائمة ،ومراكز التنمية ومناطق التجمعات العمرانية الكبرى ومحاور التنمية ومناطق بيئية بالتوافق مع الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والمناطق السياحية بالتوافق مع استراتيجيات التطوير السياحي ماية التراث الحضاري ومحاور الثروات المعدنية.

خطة الإقليمية وإعدادها

مشروع الخطة الإقليمية وفق الإطار الوطني للتخطيط الإقليميوبالتنسيق مع الوزارات المعنية وهيئة التخطيط والتعاون تتجاوز مدة نفاذ الخطة الإقليمية عشرة أعواميمكن خلالها مراجعة وتعديل الخطط خلال هذه المدة تعمل الخطط لى تحقيق التنسيق والتوافق في الرؤية المستقبلية للتنمية واستخدامات الأراضي بين مشاريع التنمية في الخطط وطنية وبين كل المخططات التنظيمية والخطط المحلية الأخرى، وتعتبر الخطط الإقليمية بعد إقرارها ملزمة لكافة

متابعة وتحليل التنمية المكانية

ة على متابعة جمع البيانات والاحصاءات ذات العلاقة بالخطط الاقليمية ومراجعتها وتحديثها بشكل مستمر بحيث التطورات والتحولات في معطيات التنمية الاقليمية المكانية.

ت المعنية باعداد المخططات التنظيمية التحقق من مطابقة هذه المخططات لأحكام الخطط الإقليمية ولا يجوز لهاأن عها وفي حال التناقض يتم تعديل المخطط التنظيمي.

مجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي

المجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي برئاسة رئيس مجلس الوزراء وإحداث هيئة التخطيط الإقليمي ترتبط برئيس راء.

جلس الأعلى للتخطيط الإقليمي من:

ئيس مجلس الوزراء رئيساً

زير الإدارة المحلية نائبا للرئيس

السادة وزراء الوزارات السياديةأعضاء

ئيس هيئة تخطيط الدولة عضواً

Internal Circulation Only

ئيس هيئة التخطيط الإقليمي عضواً ومقرراً
دير المكتب المركزي للإحصاء عضواً
س سكرتارية دائمة يرأسها مقرر المجلس، يكون مقر المجلس الأعلى في مدينة دمشق.
جلس مرة في السنة على الأقل بدعوة من رئيسه، ويحق له دعوة من يراه مناسباً للاجتماعات.
لس الأعلى الاختصاصات التالية
عتماد الأهداف والمبادئ العامة للتخطيط الإقليمي فيسورية وإقرار مشروع الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي والخطط
لإقليمية بناء على توصيات الهيئة.
لموافقة على التعاون مع المؤسسات والجهات الدولية سواء كانت حكومية او خاصة.
راسة ما يرى رئيس المجلس عرضه على المجلس لمناقشته واتخاذ القرارات المناسبة بشأنه.
صدار القرارات التنفيذية لعمل هيئة التخطيط الإقليمي التي لم ترد في اختصاصات رئيس الهيئة.
بت في الموضوعات "المواضيع" التي يرفعها إليه رئيس الهيئة.
شروع الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي بقرار من المجلس الأعلى.

ؤسساتية والجهات الداعمة

ة ومنذ تأسيسها بإعداد هيكلية إدارية تناسب متطلبات العمل، تمت صياغتها بشكل مقترح تقدمت به إلى رئاسة
راء للبت. وقد صدرت الموافقة على الهيكلية المذكورة بموجب الكتاب رقم تاريخ الصادر عن ديوان رئاسة مجلس
د ضمت الهيكلية الهرمية الإدارية الرئيسية للهيئة المكونة من رئيس الهيئة ونائبه والمجلس الاستشاري، بالإضافة
ات التابعة ومهامها التفصيلية. تتألف الهيئة من المديريات التالية:

المرصد الإقليمي

المشاريع المكانية والتنمية المستدامة

الخطط الإقليمية

المشاريع الإستراتيجية والابتكار

تحفيز التنمية والجاذبية الإقليمية

المعلوماتية

الشؤون الإدارية والقانونية والمالية

مديرية مكتب رئيس الهيئة

التعاون الدولي[2]

Internal Circulation Only

المعطيات حول المهام التفصيلية لكل مديرية من المديريات السابقة يمكن العودة إلى الملحق I من هذه الوثيقة.

جلس الاستشاري فهو يتألف من عدد من الخبراء (14 خبيراً) يشاركون رئيس الهيئة مهمة إدارة العمل ورسم المناسبة لعمل الهيئة وفق الغرض الذي استحدثت الهيئة لأجله، في الوقت الذي تنحصر فيه مهام المجلس بالقضايا الفنية الموجهة لتطور عمل التخطيط الإقليمي. وقد حدد النظام الداخلي للهيئة في مادته التاسعة مهام ستشاري على الشكل التالي:

وضع خطط وبرامج عمل الهيئة تمهيداً لعرضها على المجلس الأعلى.
النظر وإبداء المقترحات حول مشروع الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي والخطط الإقليمية قبل رفعها إلى المجلس الأعلى.
النظر وإبداء المقترحات حول تقارير تتبع تنفيذ مشاريع التخطيط الإقليمي ورفعها إلى المجلس الأعلى.
اقتراح السياسات التنموية والاستراتيجيات الوطنية والخطط والبرامج المتعلقة بالتخطيط الإقليمي.
الإطلاع وإبداء الرأي بخطط التواصل المجتمعي.
اقتراح مشروع الموازنة التقديرية السنوية للهيئة.
إعداد التقارير المتعلقة بتنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة من رئيس مجلس الوزراء.
إعداد الدراسات والأبحاث الخاصة بالتخطيط الإقليمي وتوزيعها على الجهات المعنية.
النظر وإبداء المقترحات بالمشاريع وخطط التنمية ذات الأهمية على المستوى الإقليمي التي تتم مراجعتها وتدقيقها من قبل الهيئة.

البيروقراطية

ت الإدارية عادة من صعوبة التفاعل بين الجهات الإدارية المشتركة بالشؤون ذاتها، أو ضمن الهيكلية الإدارية جة غياب المتابعة وصعوبة تطبيق الأنظمة. أما في مستوى عمل هيئة التخطيط الإقليمي فإن العوامل السابقة تستمر ر المعرقل، وإن بدرجة أقل ضمن البنية الداخلية للهيئة نظراً لبساطة القانون الجديد وعدم تكبله بالكثير من الملاحق . لكن عراقيل إدارية جديدة يمكن أن تنشأ خلال الأعوام الأولى من عمر الهيئة تختلف عما ذكر أعلاه.

بة الإدارية الأكبر أمام بدء هيئة التخطيط الإقليمي عملها من كون التخطيط الإقليمي يشكل بنية تخطيطية جديدة الوقت نفسه، تحاول حجز مقعد مؤثر لها ضمن البنية التخطيطية الكاملة لسورية، والتي بقيت على حالها دون طيلة السنوات العشرين الماضية على أقل تقدير. مما يعني أن الهيئة ستمر بفترة تعريفية بعملها تحدد من خلالها يمكن أن يتداخل مع جهات أخرى، وتحديداً كل من وزارتي الإدارة المحلية والزراعة بالإضافة لهيئة التخطيط

Internal Circulation Only

دولي. إن الاختلاف الجذري بين عمل هيئة التخطيط الإقليمي ووزارة الإدارة المحلية يكمن في الاختلاف بمقاييس جهة، بالإضافة لصلاحيات الهيئة التخطيطية على باقي الوزارات القطاعية والذي ستلعب فيه الهيئة دور المنسق نطبق خصوصية الطابع المكاني لعمل الهيئة على علاقتها مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي، يضاف لها البعد راتيجية لعمل هيئة التخطيط الإقليمي لكون خططها الإقليمية والإطار الوطني للتخطيط الإقليمي جميعها تعمل على زاتيجي قد يبلغ العشرين سنة، وهو ما يختلف عن الخطط الخمسية المتبعة في هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

طار، يقع على كاهل الهيئة مهمة التعريف بدورها التخطيطي الداعم لكافة الخطط القطاعية والوزارية، وتقديم المشورة عل لكافة الجهات المرتبطة، بما يضمن لها دورها المستقبلي، ويجنبها التحييد ع ن ساحة العمل وصناعة القرار .

Internal Circulation Only

لإستراتيجية

والتحديات

ـ شبه الكامل للتخطيط الإقليمي المؤثر على خطط الدولة والحكومات المحلية على المستوى العملي، يتوقع لعمل يط الإقليمي في فترة التأسيس أن يتطلب الكثير من الجهود لتجاوز عدد من الإشكاليات الرئيسية التي يمكن أن قسمين:

لإشكاليات المرتبطة بالبنية التخطيطية الراهنة

تتجلى في الخطة الخمسية الحادية عشرة بشكلها الأعم. بالرغم من عدم إقرار الخطة الخمسية الحادية عشرة صورتها النهائية وقت إعداد وثيقة المشروع هذه، إلا أن المسودات التي رشحت عن هيئة التخطيط والتعاون الدولي يما يخص الخطة، ومن خلال طلب هيئة التخطيط والتعاون الدولي من هيئة التخطيط الإقليمي تقديم الرأي فيما خص الخطة الجديدة وعملها ذو الطابع الخاص، يمكن أن نتوقع الإشكاليات المستقبلية التالية:

Internal Circulation Only

1. غياب تحديد الدور الذي سيلعبه الإطار الوطني والخطط الإقليمية التي سيتم إنجاز غالبها خلال النصف الأول من عمر الخطة الخمسية الحادية عشرة في عملية التنمية وتحديد البدائل التنفيذية الأكثر تكاملاً.
2. تعتمد الخطة الخمسية الحادية عشرة على نتائج الدراسات المكانية التي قامت بها عدد من الوزارات، لا سيما النقل والإسكان والتعمير، والتي تسمى ضمن الخطة دراساتٍ إقليمية، بالإضافة للاعتماد على الخطط المحافظاتية التي أعدتها كل محافظة على حدة. وبغض النظر عن التقييم الفني لهذه الخطط وغياب أي ترابط مكاني وتخطيطي بينها، فإن هيئة التخطيط الإقليمي باتت بموجب القانون 26 لعام 2010 الجهة المسؤولة عن المصادقة على المخططات، مما يعني أن الخطة الخمسية وبأجزاء هامة منها على الأقل قد بنيت على خطط مكانية غير معتمدة، قد يظهر الخلل في معطياتها خلال التقدم في عمل هيئة التخطيط الإقليمي.
3. هنالك عدد من المشاريع التي أقرتها الخطة الخمسية الجديدة والتي لها تأثير بارز على الصعيدين الإقليمي والوطني (مثل مشروع الطريق الشاطئي وتوسيع مرفأ اللاذقية ضمن قطاع النقل ومشروع المدينة الإعلامية ضمن قطاع الإعلام). لم تنطلق هذه المشاريع من توجهات إقليمية فعلية نظراً لغياب الخطط اللازمة والموجهة للعمل الوزاري لدى إعداد هذا النوع من المقترحات.

لإشكاليات المرتبطة بالعامل الزمني

ينتج عن غياب إطار وطني مؤطّر للخطط المكانية سابقاً في سورية، يترافق مع عدم وجود تقسيم رسمي للأقاليم ـ التقسيم المناطقي العام الذي ينطلق أساساً من اعتبارات طبيعية [3].ترافق ذلك مع غياب الإطار التشريعي الذي حتى العام 2010. كما أن إقرار القانون وتشكيل هيئة مستقلة للتخطيط الإقليمي لا يعني مباشرةً أن الهيئة مستعدة الدور الفاعل المنوط بها. كل ذلك دفع العديد من الجهات المركزية والمحلية لإعداد الخطط "الإقليمية"، والتي لم ، في واقع الحال مستوى التخطيط القطاعي في حالة الوزارات القطاعية، كما أنه لم يتعدى مستوى التخطيط ظاتي (الهيكلي– التنفيذي) في حالة المحافظات. الجدول 1. يتزامن إعداد وثيقة المشروع هذه مع طرح عدد من يع والدراسات "الإقليمية" في عدد من المحافظات[4]، والطلب من هيئة التخطيط الإقليمي متابعة سير هذه الدراسات،

م التالية: الجنوبي ويتركز حول العاصمة، الشمالي ويتركز حول حلب، الجزيرة، والأوسط حول حمص، والساحل. وقد اعتمد التقسيم دد من الدراسات الوطنية مثل تقرير سورية 2025. ضمت بعض الدراسات إقليماً سادساً للأقاليم السابقة يتمثل بالبادية، وهو الإقليم الوحيد الحدود المحافظاتية بدقة، بل يحدد بمنطقة الاستقرار ذات الهطول المطري ما دون 200 مم.
لب وطرطوس.

Internal Circulation Only

عمل الهيئة أعباءً إدارية وزمنية وفق جدول عملها المكثف، كما أن هذه المتابعة بالرغم من إيجابياتها لا تضمن الدراسات المحافظاتية مع الطروحات على المستويين الإقليمي والوطني.

شروع ضمن إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أن خطة عمل البرنامج الوطني بين حكومة الجمهورية العربية السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد وضعت 2007، حينها لم يكن التخطيط الإقليمي قد أقر ضمن بيئة قانونية واضحة، إلا أن الخطة لحظت في كثير من همية العمل على تطوير البنية المؤسساتية لسورية بما يخدم التنمية الإقليمية. فسح ذلك المجال أمام توقيع وثيقة ولى بين الحكومة السورية ممثلةً بهيئة التخطيط الإقليمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 29 أيلول 2010، أي شهر فقط من إقرار القانون 26 في 24 حزيران 2010.

تعاون المبكر بين الهيئة و UNDP من أجل دعم مستوى التخطيط الإقليمي والبنية المؤسساتية الرائدة؛

ماماً مع نتائج إطار عمل الأمم المتحدة لدعم التنمية تتألف خطة عمل البرنامج الوطني تتألف من خمسة مكونات:

النمو الاقتصادي والحد من الفقر؛
تعزيز الإدارة الرشيدة ومشاركة المواطنين، وتطوير الأطر المؤسساتية والإدارية والقانونية؛
تعزيز الإدارة البيئية وحماية البيئة؛
تطوير إدارة الكوارث ومنعها؛
محاربة مرض الإيدز و تعزيز كفاءة الإجراءات لتخفيف ومنع انتشار إصابات السل في سورية"[5]

ت الخطة استشرافاً للمرحلة التنموية التي تمر بها سورية والتي تقتضي العمل المكثف على مستوى التنمية المحلية

ا سينفذ البرنامج مشاريع رائدة في تخطيط التنمية الحضرية وتعزيز القدرات الوطنية والمحلية في مجال الإدارة ضرية والإقليمية. وسيساعد البرنامج الحكومة في جهودها الرامية إلى نشر اللامركزية من أجل التوصل إلى تنميةٍ ر سرعة ومساواة، وذلك عن طريق تقديم دراسات مقارنة وتوصيات من أجل التغيير في مجال السياسات والتشريع".[6]

ي في سياق دعم وبناء القدرات البشرية التي تمثل المكون الأبرز في أي تنمية مستدامة؛

برنامج التعاون بين حكزمة الجمهورية العربية السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007-2011
سابق

Internal Circulation Only

ظل بناء القدرات الوطنية أولويةً إستراتيجية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى الدولي وفي سورية سةً. ويعرف البرنامج القدرات بأنها "قدرة الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على أداء مهامه م وحل المشكلات ووضع داف وتحقيقها على نحوٍ مستدام". ومن هنا فإن تنمية القدرات الوطنية عمليةٌ يجري عبرها اكتساب القدرة على از عملية التنفيذ، وكذلك تعزيز هذه القدرة وتطويرها والحفاظ عليها على مر الزمن. يؤمن البرنامج بضرورة إن ن عملية تنمية القدرات محلية في المقام الأول. وهي عمليةٌ سياسيةٌ معقدة لا يمكن تعجيلها، ولا يمكن توقع تطور جها على نحوٍ بياني قابلٍ للضبط. وسيعتمد البرنامج منهجية "الحل الأنسب"، وليس منهجية "الحل الأمثل". وذلك ب عدم وجود صيغة خاصة تناسب جميع الحالات كوصفة ناجعة أو نظاماً عاماً، لذلك يمكن استخدام عددٍ من ادئ المختارة في مجال تنمية القدرات كنقاط إرشاد تساعد على بقاء الجهود التنموية مركزةً على النتائج المتعلقة درات. ويجري اعتماد استراتيجيات تنمية القدرات الوطنية وأدواتها بعد القيام بعملية تقييم الاحتياجات."[7]

ك السياق التعاون المباشر بين هيئة التخطيط الإقليمي و UNDP والذي تجسد من خلال مشروع "الخطة الأولية م لهيئة التخطيط الإقليمي" التي تم توقيعاه في 29 أيلول 2010.

جزة عن المشروع السابق

روع السابق من أهمية تقديم الدعم الأولي لتأسيس هيئة التخطيط الإقليمي، خاصة على الصعيد المؤسساتي وتحديد ستلعبه الهيئة على أرض الواقع، إذ تحتاج الهيئة لمدة زمنية طويلة نسبياً لاستكمال هيكلها التنظيمي الداخلي، درها البشرية وتوفير ما تحتاجه من التخصصيين، كل ذلك يشكل عاملاً معرقلاً لانطلاقة عمل الهيئة التي أصبح على مستوى الخطط الوطنية والمحلية، وبات التأخير في إصدار الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي ليواكب الخطة حادية عشرة والخطط الخمسية اللاحقة مصدر إضعافٍ للتخطيط في سورية. هذا ما جعل مشروع التعاون يركز على يات البشرية، حيث عمل مشروع التأسيس على تأمين فريق من الخبراء لدعم الهيئة في مجال إعداد النظام الداخلي، التنفيذية والهيكلية الإدارية وأولويات العمل، آخذين في الاعتبار استدامة الموارد وأهمية إنجاز الشراكاتمع الجهات عمة لدور الهيئة. كما ركز المشروع على دعم القدرة التواصلية للهيئة ونشر دورها التخطيطي وأهميته لمستقبل وازنة.

ة مشروع دعم التأسيس مخرجات المشروع من خلال:

2: زيادة كفاءة وفاعلية البنية الإدارية على المستويات المركزية والمحلية، من خلال دعم الدولة والمجتمع طاع الخاص من أجل تنمية مستدامة.

[7] ابق

Internal Circulation Only

2.8: تفعيل سياسات التخطيط واللامركزية ودورها التنموي.[8]

دعم الفني لهيئة التخطيط الإقليمي

مة إعداد مقترح للتعاون الاستراتيجي بين هيئة التخطيط الإقليمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد أبرز أهداف مشروع التأسيس. وتأتي صيغة هذا المشروع كأحد مخرجات مشروع التأسيس، الذي امتلك الخبرة اللازمة لمعرفة التعاون، وبات بمقدوره ربط الخطط بالاحتياج الفعلي وبرنامج عمل الهيئة الزمني.يتركز اهتمام المشروع الذي سيتم ل مشترك بين UNDP والهيئة على ثلاث محاور:

دريب وتأهيل الكوادر الفنية

وفير الخبرات النوعية المحلية والدولية

عم الهيئة في التزود بتقنيات الرصد المكاني والتجهيزات الفنية اللازمة لتفعيل آلية التخطيط الإقليمي

شروع من التزام الحكومة السورية بعملية التنمية الإقليمية ودورها في تخفيف حدة الفقر والتفاوت التنموي بين الأقاليم، يشكل إطاراً للاستفادة من الخبرة الطويلة والعالمية التي يمتلكها UNDP في هذا المجال. ويشكل وجود الإطار احد والبسيط، والذي يحدد مسؤوليات واضحة لهيئة التخطيط الإقليمي فرصة للتدخل ذو الأهداف الواضحة، ويمكن مؤشرات أداء واضحة انطلاقاً من الواقع القائم الذي يتصف بشبه الغياب التام للتخطيط الإقليمي بشكل خاص، شكل عام.

استدامة المشروع ونتائجه من خلال تولي الجهة الحكومية المسؤولة عملية إدارة المشروع وتوجيهه وإشراك جميع عنية بالشأن التخطيطي، بالإضافة إلى الشراكات مع المجتمع الأهلي والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية، وهي التعقيد في ظل المستوى العام والوطني الذي تنشط به الهيئة.

شروع على تفعيل الروابط بين إطار عمل التخطيط الإقليمي والاستراتيجيات المحلية والوطنية في مجالات التنمية ت المؤسساتية. وبهذا، سيعمل المشروع على تبني سياسة تشاركية موسعة تضمن أكبر قاعدة من الجهات المستفيدة عمله، وتسهم في ضمان التزام الجهات المستفيدة كافة بأهداف المشروع، وخاصة من خلال دور الاعتبارات تحديد الخيارات التنموية والالتزام بالمحددات العلمية والعملية للأقاليم والموارد الطبيعية.

روع

ع هي 3 سنوات، تبدأ من تاريخ إقرار هذه الوثيقة، وينتهي بموجبها العمل بمشروعدعم تأسيس هيئة التخطيط جاري حالياً بين هيئة التخطيط الإقليمي وUNDP بشكل آلي.

ع "الخطة ألولية لتقديم الدعم لهيئة التخطيط الإقليمي" 2010

Internal circulation Only

ين

مة، ستكون الحكومة السورية وجمهور المواطنين في الجمهورية العربية السورية مستفيدون من المشروع، والذي ستوى أرقى وأكثر تكاملاً من التخطيط الاستراتيجي، خاصة لجهة تفعيل الميزات النسبية الإقليمية والانطلاق من أقاليم البشرية والطبيعية. يسهم ذلك في توجيه اهتمام أكبر نحو الفقراء في الأقاليم الأقل حظاً، من خلال توجيه ر الحكومية. كما يضمن الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية لخدمة التنمية المتكاملة، وينهي التعارضات القطاعية التي عاني منها سورية لسنين طويلة.

د المباشر من المشروع، فيتمثل بهيئة التخطيط الإقليمي، وهي الجهة المعنية بوضع الإطار الوطني والخطط شكل رئيسي، ومن خلالها سيتم العمل بالتنسيق مع رئاسة الوزراء السورية كونها الجهة التي ترتبط بها الهيئة مباشرة. ك عدد من المستفيدين الغير مباشرين وخاصة الجهات التخطيطية الأخرى في سورية، كهيئة التخطيط والتعاون وزارات المعنية بالتنمية المكانية ولا سيما الزراعة والري والنفط والثروة المعدنية والإسكان والتعمير والنقل. كما تستفيد ة المحلية ومن خلالها المحافظات والسلطات المحلية من المشروع عبر توفير مزيد من الترابط المكاني بين الخطط حاجات المحلية، وفي صياغة الأولويات التنفيذية والبرامج الزمنية والمالية.

ة الشراكة

ة الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع UNDP في هذا المشروع وبهدف تحقيق أهدافه، وستقوم الحكومة بلعب به للمساعد المقدمة من قبل UNDP.

UNDI من خلال تعاونه مع حكومة الجمهورية العربية السورية على ضمان تعاون وثيق وفعال مع كل الجهات ن عملية التخطيط الإقليمي سواء الحكومية على المستويين المركزي والمحلي، أو مع الجهات والمنظمات البحثية ي مجال التنمية المكانية والحفاظ على الإرثين الطبيعي والثقافي وإدارة وترشيد استهلاك الموارد.

وى الوطني، سيعمل المشروع على تأسيس شراكات فاعلة مع مختلف المراكز ذات الصلة في سورية، سواء الحكومية ة السورية لشؤون الأسرة والاستشعار عن بعد والمركز الوطني للسياسات الزراعية، أو مع الجهات الدولية البحثية حوث الزراعية في المناطق الجافة والتمويلية كشبكة الأغا خان والاتحاد الأوربي وبنك الاستثمار الأوربي ك الدولي، بالإضافة لبرامج التنمية التابعة للدول الصديقة مثل AECID و GTZ و JICA و SPCو AFDوغيرها.

لى العمل مع المشاريع الموازية التي ينفذها برنامج UNDP في سورية وأبرزها مشروع تنمية القدرات لإدارة خطر

Internal Circulation Only

ي سورية المنفذ مع وزارة الإدارة المحلية ومشروع تمكين المرأة الريفية ومشروع دراسة سوق العمل المنفذين مع وزارة
جتماعية والعمل.

شروع

دور فاعل لهيئة التخطيط الإقليمي في ربط الخطط التنموية في سورية بالمعطيات المكانية
توفّر قاعدة بيانات مكانية تفاعلية
قدرة عالية لهيئة التخطيط الإقليمي على التدخل وتقديم التوجيه المناسب للمقترحات التطويرية

المشروع

حقيق النتائج السابقة، سيركز المشروع على إنجاز المخرجات التالية:

عم إعداد **الإطار الوطني الأول للتخطيط الإقليمي 2025**
وادر مدربة ومؤهلة في هيئة التخطيط الإقليمي للنهوض بالعملية التخطيطية
أسيس المرصد الإقليمي وتفعيل دوره
ضع آلية متابعة مشاريع التخطيط المكاني والمشاريع التنموية الكبرى المتزامنة
عم سياسة الشراكات وتفاعلية الهيئة مع الجهات البحثية الأخرى محلياً ودولياً
عم المجلس الاستشاري ومديريات دعم القرار والتخطيط الإقليمي في تأدية دورهما الفاعل في صياغة استراتيجية
عمل الهيئة

وط عريضة رسم معالم مرحلتين من عمل مشروع الدعم الفني لهيئة التخطيط الإقليمي، تركز المرحلة I على
1 و 3 مع تدخلات واضحة في باقي المخرجات، بينما يتضاءل العمل على الإطار الوطني في المرحلة IIليتم
ى مشاريع الدراسات الإقليمية والمستويات الأدنى من التخطيط، وعلى بناء القاعدة البشرية المستدامة للهيئة. يبقى
على نفس الدرجة من الأهمية وفق سلّم الزمن، ويرفد بشكل خاص مديرية التعاون الدولي ضمن هيكلية الهيئة.

الموقع الالكتروني **:[U1] التعليق**

Internal Circulation Only

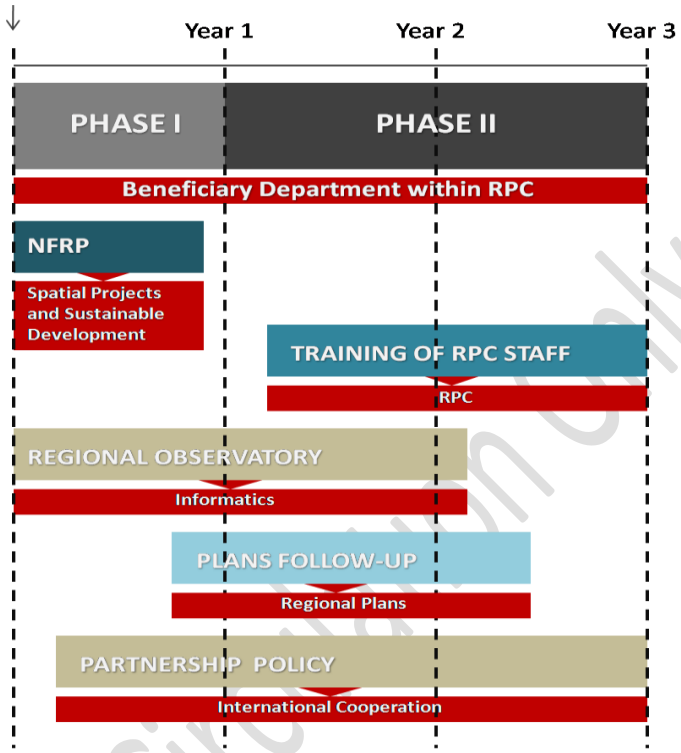

زنامج الزمني العام السابق مع البرنامج الزمني التفصيلي الذي وضعته الهيئة لنفسها، والذي يرد فيما يلي:

Internal Circulation Only

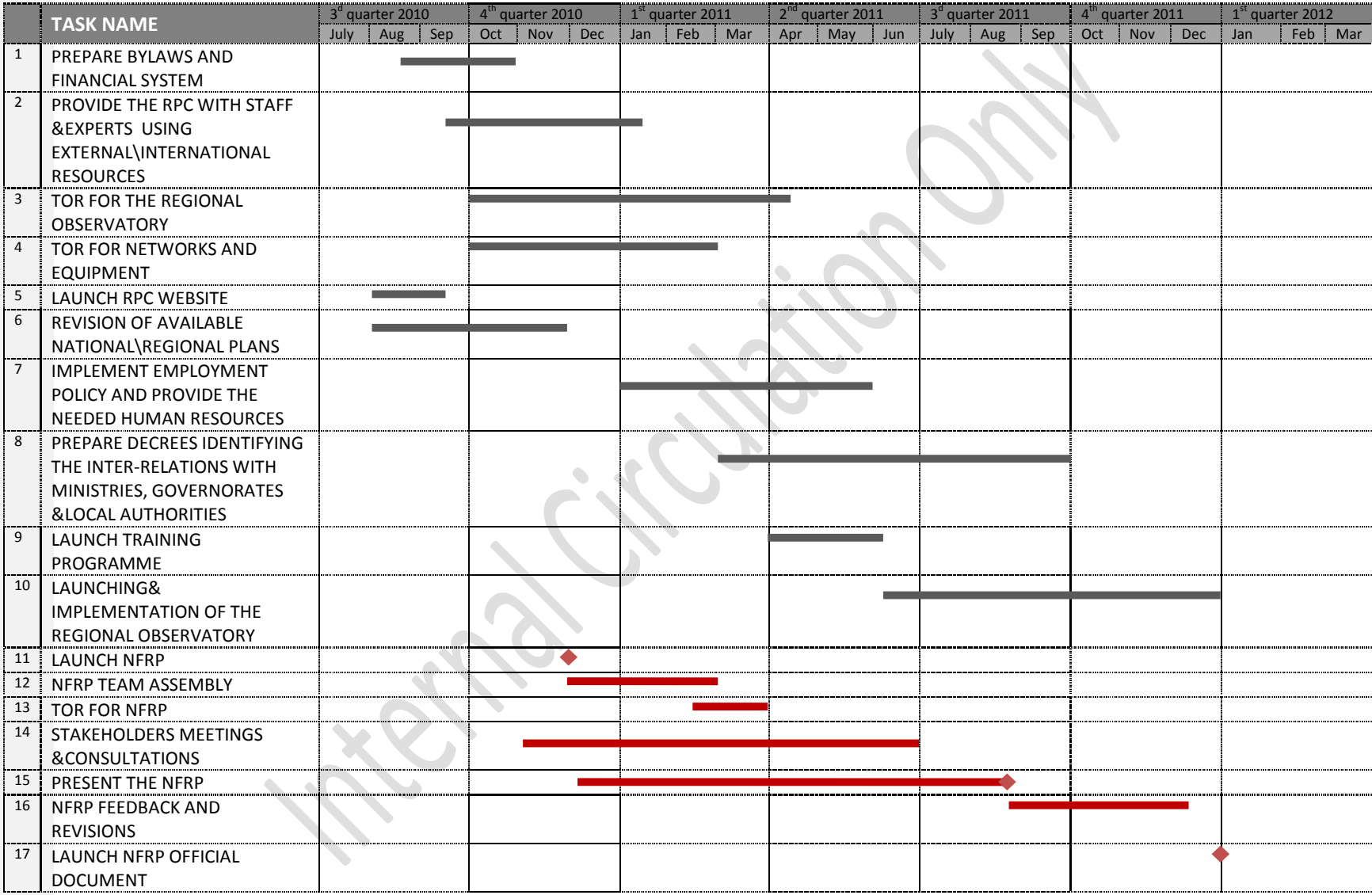

Internal Circulation Only

SYR
Regional Planning Commission
تجارب التخطيط الاقليمي

February 2011

التفصيلية

دعم إعداد الإطار الوطني الأول للتخطيط الإقليمي 2025

التركيز عليه بدأً من مشروع دعم تأسيس الهيئة كونه يشكل الوثيقة الأكثر أهمية لسير عمل الهيئة ووضع الناظم ى المستوى الوطني. يركز برنامج الدعم الفني لهيئة التخطيط الإقليمي على توفير الخبرات اللازمة لوضع الإطار لإضافة لتنسيق جهود التعاون مع كافة الجهات الداعمة والبحثية المحلية والدولية، كما يسهم في عمليات النشر مواكبة الإعلامية، كون المخرج يمثل الوثيقة الأولى من نوعها في سورية.

اد إطار وطني كتماسك وفعال حشد كافة الجهود التخطيطية ضمن إطار من التواصل والتشاركية، إذ أن الوثيقة تتمكن من فرض تأثيرها على صانع القرار الاستراتيجي الوطني ما لم تحقق مستوى عالٍ من التشاركية، التي تدمج ات كافة الجهات القطاعية والمحلية في المنتج النهائي. تستفيد UNDP من خبرتها الهامة في هذا المجال لضمان يٍ من التشاركية الموسعة والشفافية في إعداد الخطط. وعلى المشروع أن يسهم في تخطي العقبة القائمة في كل لتخطيط الاستراتيجي، والتي عادةً ما تقل فيها التشاركية على المستوى المحلي والاجتماعي، بالرغم من التأثير الكبير ه هذا المخطط التوجيهي الوطني في صياغة سياسات الدولة الاستثمارية.

ستهدف 1.1) دعم إعداد خطط العمل البحثية الخاصة بالإطار الوطني

ط العمل البحثية من عدد محدود من المحاور الاستشرافية (ST 2025). تلخّص المحاور الاستشرافية الثلاث أبرز مية الراهنة، وتطرح المشكلات المركبة ذات الطبيعة المتقاطعة. تتفرع هذه المحاور إلى خطط عمل بحثية RAP ات طبيعة قطاعية. يحضر المحور الاستشرافي في كافة المحاور البحثية ليضمن التناسق القطاعي، وللتغلب على اعية التي يعاني منها التخطيط الوطني. تحدد المسؤوليات عن المحاور البحثية من خلال تحديد أدوار الخبرات عيل الشراكات التخطيطية، ويتم التنسيق الدوري بين فرق البحث من خلال ورشات العمل المصغرة والملتقيات

هيكلية الأولية الموضحة لآلية العمل السابقة بالتعاون مع فريق مشروع التأسيس، وجاءت بالشكل التالي (الجدول

Internal circulation only

خطط البحث التفصيلية المعتمدة في دراسة الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي

محاور استشرافية 2025	خطط البحث التفصيلية
إدارة الأراضي والموازنة المائية	المبحث 1: الثوابت الجغرافية والمعطيات البيئية والمخاطر
	المبحث 2: النمو والتوزع المكاني للسكان
	المبحث 3: ندرة الأرض وتحدي الأمن المائي (الإدارة المتكاملة للموارد المائية)
التنمية الاقتصادية والبشرية	المبحث 4: السياق الإقليمي الجيوسياسي
	المبحث 5: محاور العبور والتجارة الإقليمية / خطة النقل الوطنية المتكاملة
	المبحث 6: الاستدامة والإمكانيات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية / إدارة الطاقة
اتجاهات التنمية العمرانية	المبحث 7: الإدارة المتكاملة للإرث الطبيعي والثقافي
	المبحث 8: تحديات التنمية السياحية
	المبحث 9: التنمية العمرانية المستقبلية ومقاربة السكن العشوائي
	المبحث 10: التنمية الريفية ومراكز الثقل العمراني الجديدة
	المبحث 11: تحديات دمشق الكبرى وإدارة الإقليم الجنوبي

المقترحة

عداد خطط العمل البحثية من خلال تحديد المسؤوليات، وربطها بالبرنامج الزمني لإعداد الإطار الوطني. وضمان على مستوى من التنسيق بين الخطط من خلال ربطها بالمحور الاستشرافي، بالإضافة إلى الإشراك الفاعل للجهات مركزية والمحلية والقطاعية المختصة في العملية التخطيطية بدءاً من جمع البيانات وتوثيقها وصولاً إلى صياغة مقترح الوطني.

عقد سلسلة من ورشات العمل الداخلية وأخرى مع ممثلين عن الوزارات والجهات والهيئات المعنية خلال مراحل دراسة، ومن ثم التوصل لوضع سلسلة من التقارير النهائية التي تلخص أهم نتائج خطط العمل البحثية، والتي تمهد وضع الصياغة الاستراتيجية الجامعة.

وضع المسودة الأولية للإطار الوطني، وعرضها أمام المعنيين من خلال ندوات مفتوحة وموسعة، وتقديم الشروحات مفصلة التوضيحية لمفاصل الدراسة بهدف فسح المجال أمام المعنيين من الوزارات والهيئات المسؤولة قانونياً الممثل في المجلس الأعلى لتقديم مراجعاتهم.

Internal Cr

قيام بمراجعة الإطار الوطني النهائية بناءً على التعليقات والتعديلات التي تقترحها الجهات المعنية، والتوجه إلى
لمجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي الذي يرأسه السيد رئيس مجلس الوزراء السوري بهدف مصادقة الإطار وبدء نفاذه.

ستهدف 1.2) دعم عملية نشر الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي

لك المساعدة في عملية الإعداد النهائي للمنتج التخطيطي والطباعة والتدقيق والتوزيع على لجان القراءة والمتابعة
معنية، بل يتدخل هذا المخرج بسياسة نشر التوجهات التخطيطية التي خلصت إليها الدراسات، وتوضيح الآليات
من خلالها استخدام دليل العمل الاستراتيجي هذا، خاصة لجهة علاقته بالخطة الخمسية الحادية عشرة النافذة خلال
وات الأولى من عمر الإطار الوطني.

المقترحة

عم عملية الإعداد النهائي للإطار الوطني للتخطيط الإقليمي كمنتج طباعي
لمساعدة في عمليات النشر والتوزيع وتقديم الشروحات التفصيلية، من خلال عقد الاجتماعات الثنائية وورشات العمل
المشاركة المكثفة في الملتقيات والندوات والدراسات الأكاديمية.
لمساهمة في وضع السياسة الإعلامية للإطار الوطني وربطها بمناهج التخطيط على كافة المستويات، وضمان أكبر
اعدة من الجهات المستفيدة من الخطة الحديثة لتأخذ دورها الكامل في صياغة الخطط التفصيلية والقطاعية
المحلية.

ستهدف 1.3) دعم آلية تحديث الإطار الوطني

من القانون **:[U2] التعليق**

ن 26 لعام 2010 على إمكانية إجراء مراجعات على الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي بعد إقراره.

، العملية عن عملية التحديث المتبعة في الخطط التنموية عامة خلال المرحلة الراهنة. إذ تأخذ هذه المراجعات أهمية
ل غياب التجارب السابقة في صياغة الخطط الوطنية المكانية، وفي ظل العلاقة المركبة والجدلية التي ستجمع
طني مع الخطط الخمسية. تزداد أهمية إجراء المراجعات الدورية على الخطط الوطنية في ظل الاضطراب الذي
اق العالمية والأزمات الدورية ومفاعيل العولمة ومواكبة التطورات التقنية التي تطرح الكثير من الحلول المبتكرة. كما
يرات المناخية والاحترار الذي تعاني منه منطقة شرق المتوسط دوراً كبيراً في صياغة سياسات التكيف المرنة، والتي
جعات الدورية للموقف البيئي الوطني.

المقترحة

Internal Circulation Only

ضع آلية تحديث الإطار الوطني في ظل التطورات الاقتصادية، وربطها بمؤشرات الأداء وعلاقتها بالاتفاقات الدولية
التكتلات الاقتصادية التي من المحتمل أن ترتبط بها سورية خلال فترة نفاذ الإطار الوطني.
ضع آلية تحديث الإطار الوطني في ظل التغيرات المناخية ذات التأثير الوطني العام، وتفعيل دور سورية في
تقليل من انبعاثات غازات الدفيئة وتكوين موقف بيئي متجدد ومتجاوب مع الطروحات الدولية والإقليمية.
ضع آلية تحديث الإطار الوطني في ظل التغيرات في الواقع المائي السوري كونه المحدد التنموي والتحدي الأبرز
ذي يواجه الموارد السورية خلال فترة نفاذ الخطة، خاصة مع التغيرات المحتملة الإيجابية أو السلبية في الحصص
مائية في المياه السطحية الإقليمية.
فعيل دور الابتكارات العلمية في وضع الحلول التخطيطية التقنية التي يمكن أن تسهم في تبدل المشهد التخطيطي،
تبني سياسات قادرة على إدماج السوق السورية في الأسواق العالمية الحديثة والصناعات المتطورة.
بط الخطط المكانية الوطنية باحتياجات إعادة الهيكلة الاقتصادية الجارية في سورية والتي تتبنى اقتصاد السوق
لاجتماعي منذ العام 2000، وتؤكد عليها توجهات الحكومة السورية من خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة.
بط الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي بنتائج الدراسات الإقليمية التي سيتم إعدادها خلال السنوات الخمس الأولى
ن عمر الإطار الوطني، مما يتطلب ألا ينحصر التأثير بين المستويين التخطيطيين على اتجاه واحد ينطلق من
لإطار الوطني إلى الخطط الإقليمية بشكل جامد، بل يتطلب مرونة في الإطار الوطني لجهة تبني بعض المقترحات
وطنية التي تنتج عن خيارات إقليمية مفيدة.

ج المستهدف 1.4) دعم الفاعلية القانونية للإطار الوطني

من تأكيد القانون 26 لعام 2010 على إلزامية الإطار الوطني كوثيقة استراتيجية للتخطيط المكاني والقطاعي على
ياء، إلا أن التطبيق العملي لهذه الإلزامية يتطلب الكثير من الشروح القانونية والإدارية التفصيلية التي تفتقر إليها
لأطر النافذة. فالقانون الجديد ما زال يمثل السند المرجعي الوحيد، وهو لا يتمتع بالتفصيل المطلوب لتغطية آليات
التزام جهات القطاعين العام والخاص بتوصيات الإطار إلا بما تتسع له مواده المتنوعة. يتطلب ذلك دعماً من
ع الدعم الفني لهيئة التخطيط الإقليمي بالاستفادة من خبرة UNDP وأهدافها التنموية في تفعيل دور المؤسسات
التشريعية للمساهمة في دور تنموي فاعل.

استعارة من نص القانون **[U3]: التعليق**

لات المقترحة

عم الهيئة في صياغة اللوائح التنفيذية التي تشرح العلاقة بين الإطار الوطني متعدد القطاعات والتوجهات المكانية
ارتباطه بالقرارات القطاعية والمحلية.
عم الهيئة في إنجاز البلاغات والتعميمات الملزمة بتطبيق توصيات الإطار الوطني.

Internal Circulation Only

لعمل مع الهيئة على توثيق كافة التعليقات والمراجعات وغيرها من المراسلات التي تجري في إطار شرح الإطار وطني وعملية مراجعته وإقراره بغية ضمان علاقة سلسة مع كافة الجهات التي سيتأثر عملها بالخطة الوطنية بعد جازها.

فعيل دور عناصر الارتباط بين هيئة التخطيط الإقليمي والوزارات والهيئات العمة المستفيدة من الإطار في شرح جهة نظر الهيئة من خلال الإطار الوطني في مجالات العمل التخصصية والقطاعية

قديم الدعم والمشورة للجهات المستفيدة من الإطار لتبيان الرأي في المسائل المستجدة أو التغيرات التي تفرض نفسها ي البيئة التخطيطية الوطنية، ولجهة مرونة الخطط وتجاوبها مع المتطلبات الناشئة.

فعيل دور مديريات دعم القرار التابعة للمحافظات في رسم السياسة المحلية الملتزمة بتوجهات الإطار الوطني

كوادر وطنية مدربة ومؤهلة في مجال التخطيط الإقليمي للنهوض بالعملية التخطيطية

لمسؤوليات التخطيطية والبحثية للهيئة وفق الهيكل التنظيمي[9] يعقد من عملية تأهيل الكوادر الوطنية، ويزيد من أهمية في الوقت عينه؛ حيث ستلعب الكوادر المحلية دوراً مزدوجاً في إعداد الخطط ومساعدة خبراء الهيئة في تقييم تقديم المقترحات، بالإضافة للعمل على مستوى المتابعة والرصد والتحقق من مدى مطابقة الخطط التفصيلية لمكانية للتوجهات الإقليمية والوطنية. من هنا تأتي أهمية الاستفادة من التجربة التي يمتلكها UNDP في مجال بناء ل الخبرة.

الإشارة إلى أن خطط التدريب التي سيشرف عليها مشروع الدعم الفني يجب أن تتمتع بآليات مرنة تتجاوب مع ، الناشئة، وتركز في كل مرحلة من مراحل عمل الهيئة على المهام الأساسية.

ستهدف 2.1) توفير قاعدة التدريب والتأهيل لكوادر الهيئة المركزية

المخرج توفير الدعم الفني واللوجستي لعمليات التدريب التي ستجري داخل سورية وخارجها، سواء من خلال الدورات الرحلات العلمية ضمن سورية وفي دول الجوار الإقليمي والدول ذات التجارب الهامة لسورية. يتم التركيز في ولى من خطة التدريب على الكوادر المركزية القريبة من صناعة القرارات الإقليمية الإستراتيجية، وبما يواكب سير الهيئة.

المقترحة

لعمل على تدريب كوادر الهيئة أثناء تأدية المهام وتنفيذ البرامج، ومن خلال خبراء برنامج الدعم الفني، وربط المهام تخطيطية بمهام التدريب واستدامة العنصر البشري.

ضع البرامج التدريبية والإشراف على تنفيذها بما يتوافق مع متطلبات الهيئة.

ام الداخلي التي تضم الهيكل التنظيمي لهيئة التخطيط الإقليمي، والتي لم يتم إقرارها بشكل رسمي من قبل رئاسة مجلس الوزراء وقت لمشروع هذه.

Internal circulation Only

لمساعدة في تقديم الأنشطة التدريبية والتعريفية للممثلي الوزارات وعناصر الارتباط بين الجهات الحكومية المعنية الهيئة.

لتركيز على تدريب الكوادر العاملة على بناء قواعد البيانات ونظام المعلومات الجغرافية والمرصد الإقليمي، والاعتماد على أفضل التقنيات المتاحة في المجال، من خلال التركيز على عمل مديرتي المعلوماتية والمرصد الإقليمي، الإضافة إلى الدورات التعريفية لكافة عناصر الهيئة من باقي المديريات بما يضمن الحد الأدنى المطلوب من معرفة الجغرافية والتعامل مع الخرائط الإحداثية.

نظيم الرحلات الدراسية والبحثية لعناصر الهيئة ولعناصر الارتباط ولأصحاب القرار من الجهات المعنية بعمل الهيئة هدف الاطلاع على أهمية تطبيقات التخطيط الإقليمي والوطني ودورها في تحديد البرامج التنفيذية وأولويات الموارد البنية التحتية.

تنسيق مع الجهات البحثية السورية والدولية والأكاديمية الناشطة في سورية والعمل المشترك على خطط التدريب تنفيذها.

أمين الدعم اللوجستي للعناصر السابقة.

ستهدف 2.2) توفير قاعدة التدريب والتأهيل لكوادر الهيئة الإقليمية والمحافظاتية

ة قدرة الأقاليم والمحافظات على المساهمة في عملية التخطيط الإقليمي، بما يسهم في دعم اللامركزية التخطيطية دور الرابط بين المستويين الوطني والمحلي، لا بدّ أن يركز برنامج دعم تأسيس هيئة التخطيط الإقليمي على المستويين المحافظاتي والإقليمي. توجد حالياً بنية مؤسساتية للتخطيط الإقليمي في كل من المحافظات الأربعة ل في مديرية دعم القرار والتخطيط الإقليمي[10].

يز على دعم كفاءة ودور هذه المديرية خلال السنوات القليلة القادمة ضمن خطة التدريب، وذلك لعدة أسباب أهمها تلعبه هذه المديريات في غياب الإدارات الإقليمية التي سيجري العمل على تأسيسها في مرحلة لاحقة. وبذلك تكون القدرات لكوادر مديريات دعم القرار أساساً لتأسيس الإدارات الإقليمية وبالاستفادة من غياب الأخيرة التي ستتطلب ى بناء كفاءاتها في مرحلة لاحقة.

المقترحة

ضع البرامج التدريبية والإشراف على تنفيذها بما يتوافق مع متطلبات عمل مديريات دعم القرار والتخطيط الإقليمي ي علاقتها مع الهيئة، خاصة في مجال تفعيل الإطار الوطني على مستوى القرار المحلي، والتعبير عن وجهة نظر وجهات الإطار الوطني أثناء إعداد الخطط الإقليمية والبرامج التنفيذية في المحافظات. يتم تنفيذ ذلك من خلال

فقرة "البنية الراهنة للتخطيط الإقليمي".

Internal Circulation Only

ورات تدريب غرضية بإشراف خبراء الهيئة والجولات والرحلات العلمية للاطلاع على واقع التخطيط الإقليمي في
بلدان الأخرى.

نظيم ورشات العمل والسيمنارات التي تشارك بها المحافظات والإدارات المحلية الأساسية، والسعي لإشراك مديريات
عم القرار في العملية التخطيطية وعلى المستويين الوطني والإقليمي.

عم كفاءة المديريات في مجال التعامل مع البيانات المكانية وأنظمة المعلومات الجغرافية GIS وكيفية الاستفادة من
بيانات في صناعة القرار التخطيطي وآليات التحديث الدورية التي تسهم في بناء بنك المعلومات الجغرافية الوطني.

تأسيس المرصد الإقليمي وتفعيل دوره

Internal Circulation Only